بنسبة نمو 3.6 بالمئة خلال العام 2019

«كامكو»: 1.54 مليار دولار صافي أرباح الشركات الكويتية في الربع الثاني

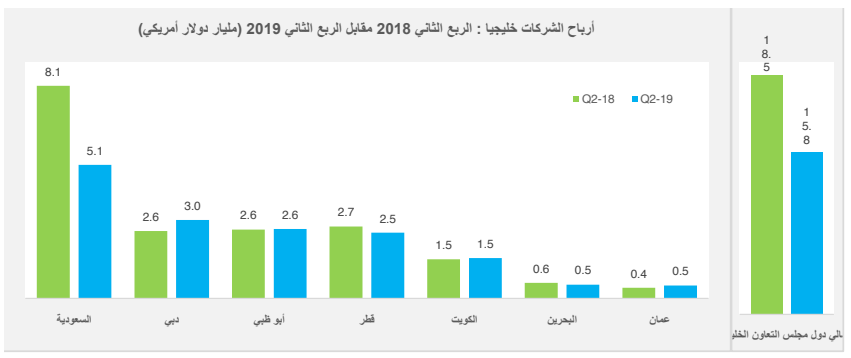

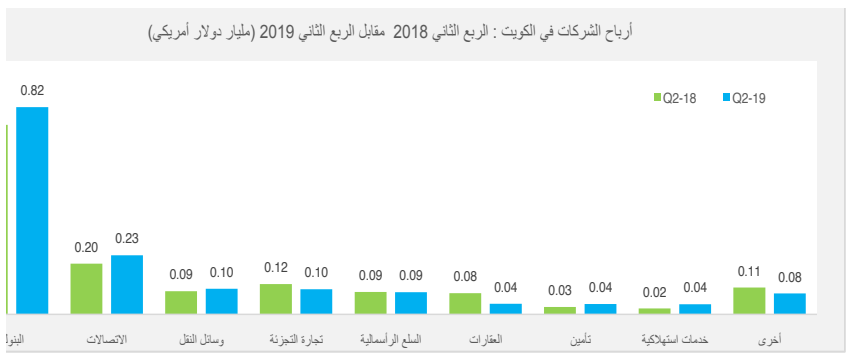

قال تقرير كامكو حول أرباح الشركات المدرجة في البورصات الخليجية في الربع الثاني من العام 2019 أغسطس 2019 ، لقد انخفاض إجمالي صافي ربح الشركات المدرجة في البورصات الخليجية بنسبة 14.7 في المائة بدفع من قطاعي البنوك والمواد الأساسية الأكثر تراجعاً في السعودية ...

وتراجع إجمالي أرباح الشركات المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2019 وبلغ 15.8 مليار دولار أمريكي مقابل 18.5 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2018. وعلى الرغم من أن تراجع أرباح الربع الثاني من العام 2019 في ثلاث بورصات خليجية فقط من أصل ست، إلا أن تراجع الأرباح السعودية بنسبة 37.1 في المائة خلال تلك الفترة كان كافياً لتقليص أرباح أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها. حيث سجلت المملكة أعلى نسبة تراجع على مستوى نظيراتها الخليجية في ظل انخفاض إجمالي أرباحها بواقع 3.0 مليار دولار أمريكي ووصوله إلى 5.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 منخفضاً من 8.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. ومثلت السعودية 32.2 في المائة من أرباح دول مجلس التعاون الخليجي المسجلة في الربع الثاني من العام. كما شهدت بورصتي قطر والبحرين تراجع أرباح الربع الثاني من العام 2019 على أساس سنوي بنسبة 8.7 في المائة و 11.2 في المائة على التوالي. من جهة أخرى، شهدت الشركات المدرجة في بورصات الإمارات والكويت وسوق مسقط للأوراق المالية ارتفاع صافي أرباحها خلال الربع الثاني من العام 2019 خلال تلك الفترة.

أما على صعيد قطاعات السوق، تمكنت ثلاث من أصل خمس قطاعات السوق الكبرى، بما في ذلك قطاعات المواد الأساسية والعقار والسلع الرأسمالية من تسجيل تراجعاً ثنائي الرقم في الربع الثاني من العام 2019، الأمر الذي ساهم في انخفاض اجمالي الأرباح الفصلية المسجلة في البورصات الخليجية عن تلك الفترة. من جانب آخر، شهد قطاعي البنوك والاتصالات نمواً بنسبة 3.5 في المائة و15.5 في المائة على التوالي، إلا ان ذلك النمو لم يفلح في تعويض التراجع العام على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ككل.

وساهم قطاع البنوك بنسبة 59.7 في المائة من إجمالي أرباح الشركات الخليجية في الربع الثاني من العام 2019. وارتفعت أرباح القطاع بنسبة 3.5 في المائة على أساس سنوي في العام 2019، حيث بلغت 9.4 مليار دولار أمريكي مقابل 9.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. إلا بالنسبة للنمو على أساس التتابعي، تراجعت الأرباح بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2019. أما بالنسبة للأداء على أساس ربع سنوي، كان قطاع البنوك السعودي هو الأكثر تراجعاً بفقده 27.3 في المائة من قيمته، في حين سجلت أرباح بنوك قطر والبحرين وعمان تراجعاً احادي الرقم. في المقابل، سجلت البنوك الإماراتية نمواً قوياً في الأرباح في حين شهدت أرباح البنوك الكويتية نمواً هامشياً بلغت نسبته 0.8 في المائة.

وباستثناء قطاع البنوك السعودي الذي تراجعت أرباحه بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي وصولاً إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019، ارتفعت أرباح قطاع البنوك في الخمسة دول الخليجية الأخرى. حيث سجل قطاع البنوك الإماراتي نمواً في الأرباح بأكثر من الربع. وشهد قطاع البنوك المدرجة في سوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 47.3 في المائة في أرباح الربع الثاني من العام 2019 والتي بلغت 2 مليار دولار أمريكي مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018، فيما تعد أعلى نسبة نمو لأرباح الربع الثاني من العام على صعيد كافة قطاعات البنوك الخليجية، في حين سجلت البنوك المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية نمواً في صافي الأرباح بنسبة 5.8 في المائة خلال نفس الفترة. وكانت الثلاثة بنوك الخليجية التي جاءت في الصدارة هي بنك الإمارات دبي الوطني الذي سجل ربحاً صافياً قدره 1.3 مليار دولار أمريكي وبنك قطر الوطني الذي حقق 1.0مليار دولار أمريكي وبنك أبو ظبي الأول، بأرباح بلغت 0.88 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وبلغت أرباح أكبر 10 بنوك في دول مجلس التعاون الخليجي 7.3 مليار دولار أو بما يمثل 78 في المائة من إجمالي أرباح قطاع البنوك الخليجي.

من جانب آخر، سجل قطاع المواد الأساسية تراجعاً بنسبة 770. في المائة في الربع الثاني من العام 2019 وبلغت أرباح القطاع 0.92 مليار دولار أمريكي مقابل 3.14 مليار دولار أمريكي، فيما يعد أعلى معدل تراجع على مستوى القطاعات الخليجية المختلفة. وجاءت ثلاث شركات سعودية في صدارة شركات القطاع التي أعلنت عن تسجيل خسائر خلال الربع الثاني من العام 2019 وهي تحديداً شركة التصنيع الوطنية التي بلغت خسائرها 75.4 مليون دولار أمريكي، تبعتها شركة كيان السعودية للبتروكيماويات وشركة التعدين العربية السعودية بخسائر ربع سنوية بلغت قيمتها 72.8 مليار دولار أمريكي و65 مليار دولار أمريكي على التوالي.

الكويت

سجلت الشركات المدرجة في بورصة الكويت نمواً في صافي الربح بنسبة 3.6 في المائة في الربع الثاني من العام 2019 بقيمة إجمالية بلغت 1.54 مليار دولار أمريكي مقابل 1.48 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. وكان لقطاع البنوك التأثير الأكبر على ارتفاع إجمالي أرباح البورصة، حيث ارتفعت ارباح شركات القطاع بنسبة 9.4 في المائة وصولاً إلى 817.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 747.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. وضمن البنوك الكويتية، سجل بنك الكويت الوطني صافي ربح بقيمة 334.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني، بنمو بلغت نسبته 9.9 في المائة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض المخصصات بنسبة 31 في المائة على أساس سنوي. كما أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح صافية بلغت 29.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقارنة بخسارة قدرها 13.28 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق بدعم من زيادة الأرباح التشغيلية قبل استقطاع المخصصات التي بلغت 191.4 مليون دولار أمريكي، كما ارتفع حجم القروض بنسبة 9 في المائة وايرادات التشغيل بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2019. وأعلن بيت التمويل الكويتي عن ارتفاع صافي الربح في الربع الثاني من العام 2019 بنسبة 9.4 في المائة على أساس سنوي وصولاً إلى 184.9 مليون دولار أمريكي.

وسجل قطاع الاتصالات نمواً إيجابياً في الأرباح خلال الربع الثاني من العام 2019 بزيادة بلغت نسبتها 16 في المائة لتصل إلى 232.6 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى زيادة أرباح شركة اوريدو بمعدل ثلاثة أضعاف تقريبا والتي بلغت 28.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 10.11 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. وقد عزز من نمو أرباح الشركة ارتفاع قاعدة العملاء والإيرادات والأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء. كما ارتفعت أرباح زين بنسبة 10.2 في المائة لتصل إلى 165.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 150.3 مليون دولار أمريكي بفضل نمو الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء على أساس سنوي إلى 581.9 مليون دولار أمريكي.

السعودية

سجل اجمالي صافي ربح الشركات المدرجة في السعودية تراجعاً حاداً بلغت نسبته 37.1 في المائة، حيث بلغ 5.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 8.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. حيث انخفضت أرباح 11 قطاع من أصل قطاعات السوق البالغ عددها 19 قطاعاً خلال تلك الفترة. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض أرباح قطاع المواد الأساسية بنسبة 70 في المائة وبلوغه 856.9 مليون دولار أمريكية مقابل 2.9 مليار دولار امريكي في الربع الثاني من العام 2018. كما تراجعت أرباح قطاع البنوك بواقع الخمس تقريباً، في حين سجلت القطاعات الرئيسية الأخرى مثل المرافق العامة وإنتاج الأغذية والخدمات الاستهلاكية والطاقة انخفاضاً في الأرباح خلال هذا الربع. من جهة أخرى، سجلت قطاعات الاتصالات والتجزئة والنقل وإدارة وتطوير العقارات نمواً في الأرباح خلال الربع بما عوض جزئياً هذا التراجع العام.

وضمن قطاع المواد الأساسية، سجلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) تراجعاً بنسبة 68 في المائة في أرباحها على خلفية انخفاض أسعار المواد الكيميائية بما أدى إلى تراجع صافي إيرادات الشركة بنسبة 17 في المائة.

كما سجلت 15 شركة من أصل 42 شركة مدرجة ضمن القطاع خسائر في الربع الثاني من العام 2019 مقارنة بتسجيلها أرباحاً في الربع الثاني من العام 2018. وأعلنت شركة كيان السعودية للبتروكيماويات عن خسائر بقيمة 72.8 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2019 مقارنة بأرباح بلغت 234.3 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2018. كما أعلنت شركة أخرى ضمن قطاع البتروكيماويات، وهي شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات، عن انخفاض الأرباح بنسبة 61.5 في المائة، حيث بلغت 84.3 مليون دولار أمريكي مقابل 218.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام. وارتفع صافي ربح قطاع الاتصالات بنسبة 29.6 في المائة على أساس سنوي إلى 804 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 620.6 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2018. ونتج عن ارتفاع إيرادات شركة الاتصالات السعودية زيادة صافي ربح الشركة بنسبة 16.5 في المائة، حيث بلغ 759.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 651.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018. من جهة أخرى، سجلت كلا من زين السعودية وموبايلي أرباحاً خلال الربع الثاني من العام 2019 مقابل تسجيلهما لخسائر خلال الربع الثاني من العام 2018. في حين أعلنت زين السعودية عن تحقيقها لأرباح بقيمة 34.7 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل خسائر بقيمة 10.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2018 بدعم من نمو الإيرادات بنسبة 11 في المائة على أساس سنوي بالإضافة إلى انخفاض التكاليف نظراً إلى تخفيض المقابل المالي السنوي نظير تقديم الخدمات تجاريا من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

- **ارتفاع أرباح قطاع البنوك بنسبة 9.4 بالمئة وصولاً إلى 817.3 مليون دولار**
- **قطاع الاتصالات سجل نمواً إيجابياً في الأرباح بزيادة 16 بالمئة**
- **تراجع «العقار» في ظل انخفاض صافي إيرادات القطاع إلى 41.3 مليون دولار**

أسطول الشركة النهائي سيتكون من 38 طائرة

«الكويتية» و«إيرباص».. 36 سنة من التعاون المثمر

- **«الكويتية» أول شركة من خارج أوروبا تحصل على اعتماد صيانة الطائرات**
- **الاستراتيجية الجديدة قائمة على ربط الكويت بأهم المدن الاقتصادية بالعالم**
- **سياسة «الشراء العائلي» تهدف إلى تقليل التكلفة الاقتصادية في الصيانة وقطع الغيار**

ترتبط شركة الخطوط الجوية الكويتية بعلاقات تعاون مثمرة مع شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات تعود إلى عام 1983 حينما تسلمت أول طائرة لها من نوع إيرباص (310 أيه) لتنضم إلى أسطولها آنذاك.

وشهدت العلاقات بين الشركتين منذئذ تطورا شاملا وعميقا لا يقتصر على التعاون في شراء الطائرات فحسب بل يتفرع إلى متابعة إجراءات الصيانة وتدريب الكوادر الفنية في (الكويتية) مما يعد أحد أنواع الشراكات المؤسسية مع شركة (إيرباص) الرائدة في مجالات النقل الجوي.

و(إيرباص) من المزودين الرئيسيين لأسطول (الكويتية) بمختلف أنواع طائراتها فهي تحتل مركزا طليعيا على مستوى أفضل طائرات في العالم في حين تشغل (الكويتية) مركزا مرموقا بين شركات النقل الجوي في المنطقة والعالم فاستمرار التعاون بين الشركتين فترة طويلة دليل على نجاح هذه العلاقة.

وبدأت العلاقة بين الشركتين تحديدا في سبتمبر عام 1983 عندما أرادت (الكويتية) تحديث أسطولها لتوسيع شبكة خطوطها وسط الطلب المتزايد على السفر جوا خلال تلك الفترة واستبدال أسطولها بجيل جديد من الطائرات ذات المحركين التي تتميز بضجيج أقل واستهلاك أقل للوقود.

واشتملت خطوة الاستبدال على جلب ثماني طائرات إيرباص من طرازي (أيه 310) و(أيه 300 – 600) خلال عامي 1983 و1984 وشكلت هذه الخطوة انطلاقة للشركة نحو وضع (الطائر الأزرق) في مقدمة سرب شركات الطيران الإقليمية والعالمية مما سمح لها بالتوسع أكثر في شبكة خطوطها.

وخلال الغزو العراقي عام 1990 تعرضت منشآت الخطوط الكويتية من قطع الغيار ومحركات الطائرات والمعدات وأجهزة حديثة والمطبخ الجوي للتدمير والسرقة علاوة على تدمير وسرقة نحو 15 طائرة.

وبعد التحرير أعادت الحكومة الكويتية بناء المؤسسة ووضعت خطة أساسية لتوسيع عملياتها وأسطولها في أرجاء العالم رغبة منها في بث روح جديدة وتعويضا عن الطائرات التي دمرها الاحتلال.ففي عام 1992 اقتنت (الكويتية) 18 طائرة من أحدث الطائرات 15 منها من نوع إيرباص لتمثل نقلة نوعية في مسيرة الشركة لتحديث أسطولها وشبكة خطوطها لتحقق أرباحا تشغيلية وزيادة الإيرادات خلال تلك الفترة.

وتعد (الكويتية) أول شركة طيران عربية آنذاك تشتري المجموعة الكاملة لطرازات إيرباص الحديثة ذات التكنولوجيا المتقدمة وتأتي عملية الشراء هذه طبقا لسياسة (الشراء العائلي) إذ بلغت قيمتها نحو 984 مليون دولار أمريكي وبدأ تسليم الطائرات من شهر نوفمبر عام 1992.

وتهدف سياسة (الشراء العائلي) إلى تقليل التكلفة الاقتصادية سواء في الصيانة أو قطع الغيار والتدريب وغيرها من الامتيازات الأخرى.وطلبت (الكويتية) من مصنع إيرباص آنذاك تجهيز طائراتها بمقاعد مثالية لناحية الحجم والرفاهية وتخفيض عدد المقاعد في كل الطرازات لمنح الركاب مزيدا من الاتساع وحرية الجلوس والحركة.

كما تتضمن التعديلات إضافة جهاز عرض بشاشة فيديو لكل مقعد من مقاعد الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال للطرازات (أيه 300) و(أيه 310) وهذه الإضافة قام بها المصنع خصوصا ل(الكويتية) وهي تعد أول طائرة تخرج من المصنع مزودة بشاشات الفيديو تتيح للراكب حرية الاختيار بين 6 قنوات إرسال للفيديو.

وفي عام 2005 وبفضل تميز كوادرها لاسيما في إدارة الهندسة حصلت (الكويتية) على ترخيص إعادة صيانة طائرت (إيرباص 340) في الكويت وهي الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي حصلت على هذا الترخيص آنذاك.ويدل هذا الإنجاز على التطور الكبير للشركة والكفاءات الممتازة التي تملكها من خلال سنوات طويلة من التدريب والتأهيل لأبنائها.

كما تعد (الكويتية) في الفترة الحالية أول شركة من خارج أوروبا تحصل على الاعتماد الأوروبي لصيانة جميع أنواع الطائرات من (وكالة سلامة الطيران الأوربية) لاسيما طائرات إيرباص (أيه 380 – أيه 350) وبوينغ (بي 787) الحديثة.

وفي ديسمبر 2013 وقعت (الكويتية) مع (إيرباص) عقد شراء 25 طائرة جديدة من طرازي (أيه 350) و(320 نيو) وتأجير 12 أخرى جديدة من طرازي (أيه 330) و(وأيه 320) لتحل محل بعض طائرات الأسطول إلى حين وصول الطائرات المشتراة وفي أكتوبر 2018 تم تعديل العقد ليشمل شراء 28 طائرة جديدة تستلمها (الكويتية) حتى عام 2026.

وبناء على الاتفاقية الجديدة سيتكون أسطول (الكويتية) النهائي من 38 طائرة موزعة على خمس طائرات (أيه 350 – 900) وثماني طائرات (ايه 330–800 نيو) و15 طائرة (أيه 320 نيو) و10 طائرات (بوينغ بي 777 300– اي ار).

وأسست (الكويتية) عام 1953 كشركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة) وبدأت أولى رحلاتها في 16 مارس 1954 واستحوذت حكومة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100 في المئة عام 1962 وتبلغ عدد وجهاتها حاليا نحو 47 وجهة حول العالم.

ومن المقرر أن تتسلم (الكويتية) أولى طائراتها الجديدة من طراز (أيه 320 نيو) يوم الخميس المقبل من مصنع شركة الإيرباص في مدينة هامبورغ الألمانية في حفل خاص تقيمة الشركة بحضور وفد برئاسة رئيس مجلس إدارتها يوسف الجاسم.

ووصل أمس الاثنين وفد من شركة الخطوط الجوية الكويتية إلى مدينة هامبورغ الألمانية برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة يوسف الجاسم وذلك لتسلم أولى الطائرات الجديدة من طراز (ايه 320 نيو) من مصنع شركة إيرباص الأوروبية ضمن عقد الشراء الذي يشمل 28 طائرة جديدة.

ويشمل برنامج الرحلة زيارة إلى مصنع (ايرباص) للاطلاع على أحدث الصناعات والتكنولوجيا الخاصة بقطاع النقل الجوي علاوة على عقد اجتماعات رسمية مع ممثلين (إيرباص).

ومن المقرر أن يكون موعد حفل استلام الطائرة الجديدة ونقل الملكية في يوم الخميس المقبل في مصنع شركة (إيرباص) ومن ثم العودة بالطائرة نفسها في اليوم التالي.

وكانت (الكويتية) وقعت في ديسمبر 2013 مع (إيرباص) عقد شراء 25 طائرة جديدة من طرازي (ايه 350) و(320 نيو) وتأجير 12 أخرى جديدة من طرازي (أيه 330) و(وايه 320) لتحل محل بعض طائرات الأسطول إلى حين وصول الطائرات المشتراة وفي أكتوبر 2018 تم تعديل العقد ليشمل شراء 28 طائرة جديدة تستلمها (الكويتية) حتى عام 2026.

وبناء على الاتفاقية الجديدة سيتكون أسطول (الكويتية) النهائي من 38 طائرة موزعة على خمس طائرات (ايه 350 – 900) وثماني طائرات (ايه 330–800 نيو) و15 طائرة (أيه 320 نيو) و10 طائرات (بوينغ بي 777 300– اي ار).

وأسست (الكويتية) عام 1953 كشركة خاصة تحت اسم (الخطوط الجوية الوطنية الكويتية المحدودة) وبدأت أولى رحلاتها في 16 مارس 1954 واستحوذت حكومة الكويت على كامل ملكيتها بنسبة 100 في المئة عام 1962 وتبلغ عدد وجهاتها حاليا نحو 47 وجهة حول العالم.